لصة الديمقراطية منذ دستور ١٩٢٣ ؟

كان عندنا منذ سنة ١٩٢٣ دستور وبرلمان تكون من مجلسين شيوخ ونواب ومع ذلك فشلت الديموقراطية وكان عندنا منذ سنة ١٩٥٥ دستور ومجلس امة ومع ذلك فقد فشلت الديموقراطية

وكان ولا يزال عندنا منذ سنة ١٩٧١ دستور ومجلس شعب يتمتع بالاستقرار والحرية ومع ذلك لم تتوفر فيه مبادئ الديموقراطية الصحيحة لان الحرية شئ والديموقراطية الصحيحة شئ آخر فالحرية فرع من الديموقراطية ولكن الديموقراطية ليست هى الحرية فقط .

بقلم :

عبدالعزيز عبدالهادى

المحامى لدى النقض

بدات الديمقراطية عندنا منذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ بوجود البرلمان ولكن افسدها عوامل ثلاثة اولها الاستعمار وثانيها القصر وثالثها صراع الاحزاب على كراسى الحكم والنيابة .

اما الاستعمار فقد اراد ان يقوض دعائم ثورة سنة ١٩١٩ ويفرق القوى ويفتت الجهود فالقى بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ليصرفنا عن الجهاد ضده وتحقق له ما اراد .

اما القصر فقد انتهز هذه الفرصة ليفرض استبداده وتسلطه على الحكم فتحالف مع الاستعمار وجعل الحياة النيابية كلعبة الكراسى يجلس عليها من يشاء ويقصى عنها من يشا ويفرض الدستور الذى يشاء ويكون البرلمان كيفما يشاء .

الراسمالية والاقطاع

واما الاحزاب فقد تصدرها الراسماليون والاقطاعيون الذين كان هدفهم الوحيد الفوز بكراسى الحكم لهم ومقاعد البرلمان لانصارهم ولو على حساب المصالح الوطنية دون ان يكون لهم اهداف سياسية او اجتماعية او ثقافية او سياسية وانقسمت الاحزاب الى قسمين (اولها حزب الوفد (وثانيها) احزاب خصوم الوفد من دستوريين واتحاديين وشعبيين وسعديين وكتلتين ووطنيين وكلهم اقليات تجمعهم رابطة واحدة وهى مخاصمة الوفد ومحاربته مهما كان الثمن . وانحصرت مبادئ الفريقين فى امر واحد وهو : الوصول الى كراسى الحكم ومقاعد البرلمان .

واصبح الناخب حائرا بين الفريقين لا يعرف من امره اكثر من ان يعطى صوته لمرشح الوفد عن عاطفة او لمرشح الاحزاب الاخرى وبمعنى آخر لمرشح الحكومة تحت تاثير من الضغط والارهاب واحيانا التزوير دون ان يكون لديه اى فكرة عن اهداف احد من الفريقين مما افقده اهتمامه بالمصلحة الوطنية وفتح عينيه على الرشوة ووقع تحت تاثير سماسرة الانتخابات .

واصبح النائب الوفدى مدينا فى ترشيحه وبخاصة للوفد وما كان يكنه الناس له من عاطفة رسبت فى قلوبهم منذ فجر الثورة والجهاد فى سنة ١٩١٩ كما اصبح نائب خصوم الوفد مدينا فى نجاحه للحكومة القائمة وما بذله رجال الادارة من نشاط وضغط وارهاب لانجاحه .

الخضوع لزعامة الحزب

وكانت نتيجة هذه المديونية ان اصبح الشيخ او النائب خاضعا لزعامة حزبه التى كثيرا ما كانت ترشح لمجرد الاخلاص لها أو لمن يدفع الى خزانتها ولو انعدمت المقدرة والكفاءة واصبح التعاون بين البرلمان والحكومة متبادلا فى سبيل بقاء الحكومة فى الحكم وتمتع الشيخ او النائب بمغانم وابهة كرسى البرلمان .

كما كانت نتيجة ذلك انعدام المعارضة ونقد الحكومة ومحاسبتها محاسبة جدية على اخطائها وتحقيق اهداف وطنية واجتماعية محدودة اللهم الا معارضة هزيلة محدودة من افراد يعدون على الاصابع اسعدهم الحظ بالافلات رغم ارادة الفريق الآخر فى البرلمان الذى اصبح بطغيان الاغلبية المدينة للحكومة القائمة بالولاء برلمان الحزب الواحد او برلمان (آمين) ثم الانتقال الى جدول الاعمال وكرقعة الشطرنج يلعب بها الاستعمار او القصر فيقبل الحكومات ويحل البرلمانات واذا اعيدت فلاجل محدود وأصبح البرلمان مرتبطا وجودا وعدما بالحكومة القائمة مما صرف اعضاءه والاهتمام بالمصالح الوطنية والاجتماعية الشعبية الى تحقيق مصالحهم الشخصية دون معارضة قوية جدية تحد من شطط الحكومة وتحاسبها على اخطائها . ومادامت الحياة النيابية قد انعدمت فيها مثل هذه المعارضة فقد مثلت فيها الديموقراطية .

وفى سنة ١٩٥٥ أعلن دستور وعقد مجلس امة لم يلبث طويلا حتى حل واستبدل بمجلس آخر كان دخوله اقرب الى التعيين عن طريق اغلاق الدوائر فى وجه الانتخاب . ومع ذلك فقد كان صناعا لحكم فردى وانعدمت فيها المعارضة وبلغ الامر الى اقصاء الوزير المعارض عن منصبه فى الوزارة اما بعد سنة ١٩٧١ فقد وضع دستور وعقد مجلس امة يتمتع بالحرية وفيه رجال يتصفون بالشجاعة فمنهم من نقد الحراسات وتمسك بالمانها وحالفه التوفيق فى ذلك ومنهم من وقف فى شجاعة لينقد الحكومة فى بعض التصرفات ومع ذلك فلم تتوافر فى هذا المجلس الديموقراطية الصحيحة ..

معارضة قوية

ان الديموقراطية الصحيحة لا تكون الا اذا توافرت معارضة قوية متماسكة متساندة منظمة ويهيأ لها وسائل السير والنجاح فى مهمتها داخل قاعة المجلس وخارجها فى أنحاء سواء كانت فى شكل تجمع او منابر او أحزاب وليست معارضة فردية يرتفع بها صوت أو صوتان ثم تخفت بالانتقال الى جدول الاعمال والحق اننا الى الآن كمن رقص على السلم فلا نحن اخذنا بديموقراطية الفرد وما فيها من تعدد الاحزاب ولا ديموقراطية الشرق وما بها من عيوب الحزب الواحد وتسلط الزعماء .

اما طلب انشاء منابر او احزاب فقد جاء متاخرا ونحن على وشك انتهاء مدة المجلس الحالى كما انه سابق لاوانه لان الموقف السياسى والعسكرى والاقتصادى يدعو الى التريث كما اننا قادمون على انتخابات لمجلس جديد وعلى كل مرشح يعلن برنامجه للشعب الذى هو المرجع الاول فى التقدير والاختيار فاذا ما تم الانتخاب وتوحدت برامج البعض كان هناك مجال لنشاة لا لانشاء المنابر او الاحزاب ووجد تفاوت فى الراى لا على المبادئ الاساسية والمصالح الوطنية وانما على طرق التنفيذ وسبل الوصول الى تحقيقها .

والله الهادى الى سبيل الرشاد